

Distr.
LIMITED

TD/B/56/SC.II/L.1
24 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والخمسون

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

اللجنة الثانية للدورة

التنمية الاقتصادية في أفريقيا:

تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا

٢ موجز الرئيس

اللجنة الثانية للدورة

التنمية الاقتصادية في أفريقيا:

تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا

موجز الرئيس

١- يرى تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠٠٩ الذي أعده الأونكتاد أن التكامل الاقتصادي الأعمق داخل أفريقيا يشكل استجابة ممكنة للآزمات المتعددة التي عانت منها أفريقيا بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والتصدي لجوانب الضعف الهيكلي المستديمة عن طريق التنوع الاقتصادي وإجراء التغييرات الهيكلية والأخذ بالتنمية التكنولوجية. بيد أن التكامل الإقليمي ينبغي أن يكون مكماً للجهود التي تبذلها أفريقيا في سبيل الاندماج في الاقتصاد الدولي وليس بديلاً لهذا الاندماج.

٢- والاعتقاد السائد في الاجتماع هو أن التقرير، على غرار التقارير التي سبقته، قدم مساهمة قيمة في المناقشة المتعلقة بالتنمية في أفريقيا واستأثر، باعتباره مصدراً رئيسياً للأفكار الجديدة المتعلقة بالموضوع، باهتمام دوائر البحث والسياسة في أفريقيا وخارجها. وقد دُعي الأونكتاد إلى التوسع في أعماله وأنشطته لفائدة أفريقيا مع السعي بجانب ذلك لتعزيز نشر عمله.

٣- وساد الاتفاق الواسع النطاق على أن تطوير الهياكل الأساسية أمر حيوي بالنسبة للتكامل والتجارة والتنمية في المنطقة الأفريقية. ولتمكين القارة من الاستفادة استفادة كاملة من العمل الإقليمي المعزز اتفقت الوفود على وجوب تحسين القدرات في جانب العرض على المستويين المحلي والإقليمي، وعلى ضرورة التصدي للقيود التي تعوق العرض والطلب على المستويين الإقليمي والدولي. وتشكل الهياكل الأساسية المادية غير الملائمة عائقاً من العوائق الشديدة لجانب العرض التي تعاني منها أفريقيا. ويلزم كذلك تحسين البنية التحتية للخدمات في شكل إدارة محسنة وبيئة مشجعة على أداء الأعمال التجارية. ويرى أحد الوفود أن الإدارة الأفضل هي العنصر الذي تشتد الحاجة إليه في سبيل النهوض بالتجارة والتنمية وفي سبيل ترجمة النمو إلى مستوى أدنى من الفقر.

٤- وهناك تحديات ثلاثة يجب التغلب عليها فيما يتعلق بالهياكل الأساسية المادية وهي: (أ) خلق الإرادة السياسية لتنفيذ المشاريع المتعلقة بالطرق العابرة للقارة وتنفيذ مقرر ياموسوكرو ومشاريع الطاقة الإقليمية؛ و(ب) العجز الذي يواجهه على صعيد الهياكل الأساسية حيث تقدر تكاليف سوء تكامل الهياكل الأساسية وعدم كفايتها بمبلغ ٨٠ مليار دولار في السنة؛ و(ج) حشد الموارد. فشبكات الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا تفتقر لأكثر من ٥٤ ٠٠٠ كيلومتر من هذه الطرق بما في ذلك الطريق الرابطة بين لاغوس ومومباسا والطريق الرابطة بين طرابلس ووندهوك. وتمت الإشارة إلى أن مشروع الطاقة الإقليمي لا وسكت كور سيستخدم مصادر كهرومائية غير ضارة بالبيئة وقابلة للتجدد.

٥- ودعت الوفود الشركاء في عملية التنمية إلى تقديم الدعم للمساعدة على فك القيود المالية التي تواجهها أفريقيا في سبيل تمويل مشاريع بناء الهياكل الأساسية المحلية والإقليمية. وقد تم تحديد العديد من المبادرات الدولية بوصفها حيوية في سبيل تعميق التزعة الإقليمية ومنها: توفير التدفقات الثابتة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وخفض

الديون الخارجية وخدمة الديون، وإيجاد آلية للمعونة التجارية؛ وإن كان رأيي فيما يخص الآلية المذكورة أنه يجب أن تركز على تعزيز الصادرات بدلاً من التركيز على إجراءات الاستيراد. ورأيي أن إكمال جولة الدوحة سبيل لتسهيل التكامل الإقليمي.

٦- وشدد مشاركون من المشاركين على أهمية الرفع في مستوى كفاءة الاستخدام عن طريق الحد من الحواجز في وجه المعاملات التجارية وتحرير حركة السلع الأساسية ورأس المال والعمال فيما بين البلدان. ورأيي أن مواءمة القوانين والأنظمة والإجراءات والمقاييس أمر أساسي لنجاح التكامل الإقليمي.

٧- وتم التشديد على الإرادة السياسية في سبيل تقوية العملية الإقليمية ودور التعاون بين الجنوب والجنوب باعتباره مهماً في تعزيز التكامل الأفريقي والتنمية الاقتصادية الأفريقية مثلما تؤكد الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة.

٨- واستراتيجية برنامج التكامل الإقليمي الأساسي التي وصفت في الاجتماع تتطلب تحرير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وينبغي أن يسبق التكامل السوقي تحرير للتجارة فيما بين مختلف المناطق الاقتصادية كما يجب أن يُشجع التكامل الإقليمي بفتح تدريجي للأسواق الأفريقية في وجه الواردات من البلدان غير الأفريقية. ومن أنسب وأكفأ الاستجابات للتحديدات التي تطرحها الضغوط الناجمة عن تحرير التجارة الثنائية والمتعدد الأطراف ما يتمثل في تسريع وتسبيق حركة التكامل من حركة إقليمية إلى حركة شاملة لأفريقيا بأسرها، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة على المستويين الوطني والإقليمي. والبلدان التي كان مصدر حصص لا بأس بها من مجموع وارداتها هي البلدان الأفريقية الأخرى والتي اعتمدت اعتماداً كبيراً على رسوم الاستيراد لأجل الإيرادات الضريبية ستتكبد خسائر في الإيرادات. ولذلك ينبغي إيلاء جانب كبير من الاهتمام لتقاسم التكاليف واتخاذ إجراءات تعويضية.

٩- وعملية التنفيذ تنطوي لا محالة على أرباح وخسائر وراجمين وخاسرين. وأثناء التفاوض على هذه الاتفاقات، تتكشف التكاليف والفوائد النسبية ويتم تسوية الاتفاقات بحيث تشمل تدابير تعويضية لتحقيق "توازن" بين صافي الأرباح بما يشمل كافة البلدان المشاركة.

١٠- وللعلاقات الاقتصادية والتجارية لأفريقيا بالبلدان والمناطق غير الأفريقية آثار مهمة بالنسبة لخطتها للتكامل الإقليمي. فالأفضليات التجارية الحالية المعمول بها على أساس من عدم المعاملة بالمثل سمحت للعديد من البلدان الأفريقية بالاستفادة، بدرجات متفاوتة، من الأفضليات المعروضة. وعموماً كان أثر هذا النوع من العلاقة في خطة التكامل الإقليمي لأفريقيا أثراً ملائماً إلى حد كبير.

١١- وأكد متحدث أن هذا لا يمكن أن يصدق على الاتفاقات التجارية الحالية الناشئة المبرمة على أساس المعاملة بالمثل (وإن كانت غير متكافئة) بين البلدان الأفريقية والبلدان والمناطق غير الأفريقية والتي تجسدها على النحو الأمثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وقد أثرت اتفاقات الشراكة الاقتصادية تأثيراً مباشراً على خطة التكامل الإقليمي في أفريقيا من خلال تشجيع خمس مجموعات إقليمية أفريقية - على سبيل المثال - على اتخاذ موقف ثابت من قضية تداخل العضوية في ترتيبات التكامل الإقليمي.

١٢- وإجراء المفاوضات في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية اعتبر هدفاً مهماً بالنظر إلى الحاجة إلى الاتفاق على إطار قانوني جديد ناظم للتعاون بين مجموعة دول أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي عوضاً عن اتفاقات لومي وكوتونو التي لم تكن تتماشى مع الأحكام المعمول بها في منظمة التجارة العالمية (المادة السادسة والعشرون من الاتفاق العام بشأن التجارة والتعريفات الجمركية). ومن أبرز نقاط اتفاقات الشراكة الاقتصادية أن من شأنها أن تعزز التكامل الاقتصادي والمنافسة الاقتصادية في أفريقيا وأن تسمح باتباع نهج تدريجي في تحرير التجارة يضع في اعتباره الفوارق ذات الصلة بحقيقة الأوضاع القطرية وهي تسلم بالحاجة إلى آليات شاملة للضمانات. وتم توضيح أن عقد مفاوضات تتعلق باتفاقات الشراكة الاقتصادية لم ولن يستخدم أداة لفرض الشروط في سبيل الحصول على مساعدة من الاتحاد الأوروبي.

١٣- وطعنت عدة مداخلات في هذه الآراء. وأقلّ هذه الطعون حدة ما ذهب إلى أن اتفاقات الشراكة الاقتصادية هي في أفضل الأحوال فكرة حسنة يجري تنفيذها على نحو سيئ. ووجهة النظر القائلة بأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية لازمة لإيجاد إطار جديد يتلاءم ومنظمة التجارة العالمية جرى الطعن فيها بالإشارة إلى حقيقة أنه كان في الإمكان طلب الحصول على استثناء كما هو الشأن بالنسبة لحالة القانون المتعلق بالنمو والفرص في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك لم تكن بعض الوفود مقتنعة بفكرة أن اتفاقات الشراكة الاقتصادية مصممة بالدرجة الأولى لمساعدة الاقتصادات الأفريقية على الاندماج على النحو الأفضل. بل على النقيض من ذلك، هناك العديد من المتحدثين الذين أعربوا عن قلقهم من أن النهج التفاوضي المتعلق باتفاقات الشراكة الاقتصادية وخاصة مسألة اللاتكافؤ في معاملة أقل البلدان نمواً وغير أقل البلدان نمواً فضلاً عن التوقيع على اتفاقات شراكة اقتصادية مؤقتة من جانب بعض البلدان في إطار المجموعة نفسها، كان عاملاً في تقسيم البلدان الأفريقية وخلق توترات لا موجب لها فيما بينها. وأهم دافع من دواعي القلق يتمثل في أن تنفيذ اتفاقات الشراكة الاقتصادية قد يسفر عن حالة تفتح فيها البلدان الأفريقية أسواقها في وجه الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الرئيسيين الذين سيطالبون بالمعاملة نفسها ولكن لا تفتح هذه الأسواق في وجه البلدان الأفريقية الأخرى؛ وهذا من شأنه أن يعرض للخطر الفادح الركيزة التي تقوم عليها خطة التكامل في أفريقيا. وتمت الإشارة كذلك إلى أن أفريقيا لا تملك القدرة على التفاوض حول اتفاق منصف مع الاتحاد الأوروبي. وفوق ذلك رأى العديد من المشاركين في الاجتماع أن الفارق الكبير في التنمية الاقتصادية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي يجعل من المستحيل تصوّر مطالبة أفريقيا بأن تُعامل الاتحاد الأوروبي معاملة بالمثل لقاء فتح أسواقه ولو بعد مرحلة انتقالية طويلة الأمد.

١٤- ومعظم البلدان الأفريقية لا يملك حتى الآن القدرة الصناعية القوية اللازمة لإنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات المصنّعة لتلبية احتياجات القارة. ولاحظت بعض الوفود أن التكامل الإقليمي وتنامي التجارة بين البلدان الأفريقية يمكن أن يُعززا جانب المرونة لدى المنطقة في مواجهة الأزمات الأطول أجلاً.

١٥- وقُدّم اقتراح مفاده إنشاء آلية للمعاملة الخاصة والتفاضلية ضمن اتفاقات التجارة الإقليمية أثار إمكانية اللجوء إلى تقسيم مخطط للعمل داخل البلدان. وقوبلت فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء الـ ٢٦ في جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بـرد إيجابي شأنها كشأن الجهود الرامية لاستحداث اتحاد جمركي أفريقي في المستقبل.

١٦- وتولدت عن اتفاقات التكامل الإقليمي مؤسسات مالية أفريقية عديدة - مثل الإيكو بنك الذي يتمتع بالحضور في ٢٨ بلداً منتشراً في غرب أفريقيا وشرقها ووسطها وجنوبها. ومن شأن نظام مالي متكامل بشكل متين أن يُنمّي التنافسية ويقلل التكاليف ويشجع على زيادة الإقراض لدوائر الأعمال بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ويوفر نظم المدفوعات الموحدة خاصة على صعيد النظم المشتركة بين البلدان الأفريقية.

١٧- وتمت الإشارة إلى أن إمكانات الاستثمار تتيحها الميزة المقارنة التي تتمتع بها أفريقيا في مجال الموارد الطبيعية وإيجابية اتجاه النمو والاتجاه الديمغرافي فضلاً عن تحسن الأوضاع المؤسسية والسياسية في القارة. بيد أن القيود المفروضة على النقل والهياكل الأساسية في مجال الاتصالات - مقرونة بارتفاع التكاليف التجارية وما يتصل بها وعدم كفاية الإجراءات الحدودية في غياب البيانات الموثوقة، تمثل عوائق تعرقل الاستثمار. وفرص الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية تتاح في مجالات منها الأعمال المصرفية والتمويل والتأمين والخدمات المهنية التي تقتضي، بشكل محدود، تكنولوجيا ومتطلبات رأسمالية ونقل ولوجيستيات ومن شأن تهئية بيئة "ملائمة للأعمال التجارية" معززة أن تتيح فرصاً للاستثمار الأجنبي في قطاعات مثل الصناعات الثقيلة والصناعة التحويلية والنفط والغاز وخدمات الاتصالات والهياكل الأساسية والتعدين والخدمات والسياحة والاستشفاء.

١٨- ثم إن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية قد تسببت في تباطؤ تدفقات الاستثمار الخاص وإن كان الاستثمار العام تواصل في نفس مستواه لعام ٢٠٠٨. وفي إطار الترتيب الثلاثي الجامع بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يجري الإعداد لمشاريع يمكن للمصارف أن تمويلها ولحشد الأموال من مصارف التنمية المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين. ونموذج المعونة التجارية الذي استخدم في سبيل حشد ٢,٧ مليار دولار لفائدة ممر الشمال - الجنوب سينفذ في وقت واحد خلال الأشهر الإثني عشر المقبلة في جميع ممرات منطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية.

- - - - -